

Distr.: General
26 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الخامسة

تشكيلة بوروندي

٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١

الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

١ - في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، اعتمدت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (انظر PBC/1/BDI/4) لمواكبة جهود بوروندي لبناء السلام مع التركيز على الأولويات التالية: تعزيز الحكم الرشيد؛ واتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية؛ وقطاع الأمن؛ والعدالة وتعزيز حقوق الإنسان والعمل لمكافحة الإفلات من العقاب؛ ومسألة الأرض والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي؛ وتعبئة المساعدة الدولية وتنسيقها؛ والبعد دون الإقليمي؛؛ والبعد الجنساني. ووافقت اللجنة أيضاً على مواصلة عملها مع بوروندي والاستعراض المشترك للعمل المستمر بعد الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٠ في بوروندي. بيد أن هذه الانتخابات لم تجر.

٢ - وأثناء تنفيذ الإطار الاستراتيجي، أجرى كل من حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام، بالاشتراك مع الجهات المعنية الوطنية والدولية، أربعة استعراضات لتقييم التقدم المحرز والنظر في المصاعب المتبقية أمام بناء السلام ولتجديد التزاماتها بالتغلب على تلك المصاعب. ويصادف الاستعراض الخامس نهاية العملية ذات الصلة بالإطار الاستراتيجي، وهذه الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس توفر الأساس لتجديد الالتزام بين حكومة بوروندي واللجنة.



٣ - ويأتي هذا الاستعراض الخامس للإطار الاستراتيجي في وقت بدأ فيه الإعداد لورقة ثانية لاستراتيجية الحد من الفقر بقيادة حكومة بوروندي. وتعتزم حكومة بوروندي إدماج بناء السلام وما تبقى من قضايا بناء السلام في الورقة الثانية. وتبين هذه الوثيقة المجالات التي ستواصل فيها لجنة بناء السلام تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي في ما تبذله من جهود لبناء السلام.

٤ - وتخطط لجنة بناء السلام علماً، أثناء قيامها بذلك، بالتقدم المحرز في بوروندي وبناء عليه:

٥ - ترحب بالتقرير الخامس عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي وبتوصياته واستنتاجاته. وتقدر إسهامات حكومة بوروندي وممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والجماعات الدينية ومؤسسة باشنغنتاهي والشركاء الدوليين في التقرير، بالإضافة إلى الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أثناء إعداده.

٦ - وترحب بالتقدم الذي أحرز منذ إنجاز الاستعراض الرابع للإطار الاستراتيجي في آذار/مارس ٢٠١٠. وترحب على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) الانتهاء من انتخابات عام ٢٠١٠ بالإضافة إلى إنجاز مهام المؤسسات المنتخبة، والاعتراف بالإرادة القوية لتحقيق السلام في بوروندي كما تجلت أثناء العملية الانتخابية؛

(ب) عقود الأداء التي وقعتها الرئيس مع أعضاء حكومته كأداة جديدة لتعزيز المساءلة؛

(ج) سياسة عدم التسامح إطلاقاً بإزاء الفساد التي تقترن بإجراءات اتخذت بالفعل لمعالجة قضايا الفساد والقضاء على ثقافة الفساد؛

(د) إنشاء مؤسسة أمين المظالم، وتعيين أمين المظالم وتوزيع الموارد اللازمة لعمل هذه المؤسسة؛

(هـ) اعتماد قانون إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والشروع كذلك في عملية تسمية أعضائها؛

(و) إصدار تقرير عن المشاورات الوطنية حول وضع آلية للعدالة الانتقالية؛

- (ز) إنشاء مكتب بوروندي للضرائب ووضع مؤشرات لتسجيل أي زيادة تطراً في تحصيل الضرائب العامة في سياق دلائل انتعاش الاقتصاد؛
- (ح) إحراز التقدم في نزع سلاح السكان المدنيين ووضع إطار قانوني ومؤسسي لإدارة مخزون الأسلحة؛
- (ط) بلوغ نسبة النساء في البرلمان ٣٢ في المائة، وفي مجلس الشيوخ ٥٠ في المائة وفي مجلس الوزراء ٤٣ في المائة؛
- (ي) اعتماد ورقة السياسة العامة بموجب مرسوم دستوري.
- ٧ - وترحب بالاندماج الإقليمي الذي حققته بوروندي، ولا سيما بالزخم الذي تولد في عام ٢٠١١ مع تولي بوروندي رئاسة مجموعة دول شرق أفريقيا وترؤسها لمؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات ومجلس وزراء مجموعة دول شرق أفريقيا.
- ٨ - وتعترف بالدعم المتواصل المقدم لبناء السلام وبجهود الإنعاش التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛
- ٩ - وترحب بالدعم المالي والسياسي المقدم من شركاء متعددي الأطراف وثنائين إلى بوروندي، بما في ذلك نظر صندوق بناء السلام في إمكانية تخصيص مبلغ ثان أصغر من ذي قبل لتوطيد السلام، وتشجعهم على مواصلة التزامهم؛
- ١٠ - وتعترف بأن المصاعب في بناء السلام في بوروندي ما زالت قائمة في كل من المجالين السياسي والمؤسسي والمجالين الاجتماعي والاقتصادي. ويجري تحديد هذه المصاعب في تقرير رئيس تشكيلة بوروندي عن الزيارة التي اضطلع بها في شباط/فبراير ٢٠١١، والمتضمن في التقرير الاستعراض الخامس. وترحب لجنة بناء السلام بفريق التنسيق مع الشركاء، ولا سيما بامتداه السياسي، باعتباره منبراً متميزاً لإقامة حوار بين الحكومة والمجتمع الدولي والجهات المعنية الدولية بشأن تنفيذ التدابير المتعلقة بمواجهة المصاعب المتبقية. وتؤكد اللجنة ضرورة مواصلة جميع الجهات الفاعلة العمل بنشاط في دعم ما تبذله بوروندي من جهود وطنية في مواجهة تلك المصاعب.

العمل المشترك في بناء السلام في بوروندي

- ١١ - العمل المستقبلي للجنة بناء السلام: تؤكد لجنة بناء السلام من جديد التزامها بمواصلة تقديم الدعم للجهود الوطنية لبناء السلام التي يبذلها كل من حكومة بوروندي ونظراؤها الوطنيون ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء الدوليون الآخرون. وسيواصل عمل

اللجنة الاعتماد على المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على زمام الأمور، والمساءلة المتبادلة، والشراكة المستدامة. وتتوخى اللجنة مواءمة عملها المستقبلي بالاشتراك مع بوروندي مع الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر وعناصرها لبناء السلام، وتعبئة الموارد لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. وستوجه أعمالها نحو تحقيق النتائج. ومن أجل بلوغ هدف هئية بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة والتجارة، ستواصل اللجنة اتباع مسارين يكمل أحدهما الآخر، مسار يتعلق بالمسائل السياسية والدستورية، وآخر بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر لجنة بناء السلام دورها ثانوياً، يتمثل في جلب الاهتمام الدولي وفي الدعوة ومواكبة بوروندي في انتقالها المتواصل إلى التنمية المستدامة السلمية.

المسائل السياسية والمؤسسية لبناء السلام

تعزيز ثقافة الديمقراطية والحوار

١٢ - تعترم حكومة بوروندي القيام بما يلي:

(أ) إيجاد الفرص لتعزيز عمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومعالجة مسائل عالقة مثل قانون الانتخاب والجدول الزمني وتسوية المنازعات الانتخابية تحسباً لانتخابات عام ٢٠١٥؛

(ب) تعزيز ثقافة الشمول السياسي والمشاركة في حوار تطلعي مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، ويشمل ذلك الجهات غير الممثلة في المؤسسات، التي تبذ العنف ومستعدة للمساهمة في تحديد مستقبل البلد.

١٣ - ستقوم لجنة بناء السلام بما يلي:

(أ) تنظيم عملية تقييم لانتخابات عام ٢٠١٠ بغية استخلاص الدروس الهامة من مساهمات لجنة بناء السلام ودورها ولناقشة دعم العمليات الانتخابية المقبلة، بالتعاون مع حكومة بوروندي، وربما مبادرات تشكيلات بلدان أخرى للجنة والجهات فاعلة أخرى تشمل مبادرات إقليمية مثل جماعة شرق أفريقيا والأمانة العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(ب) مواصلة تشجيع الجهود الوطنية المبدولة لتعزيز ثقافة سياسية قائمة على الشمول والمشاركة والحوار بين الحكومة وجميع الجهات الفاعلة السياسية المعنية وتعبئة الدعم لتلك الجهود؛

الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون

١٤ - ستقوم حكومة بوروندي بما يلي:

(أ) في مكافحة الإرهاب،

١' السعي إلى التنفيذ التام لسياسة "عدم التسامح إطلاقاً" على جميع مستويات المؤسسات بإتباع أساليب منها تعزيز الآليات والمؤسسات لتكريس المساءلة ومنع الفساد، بالإضافة إلى تعزيز موارد وكالات مكافحة الإرهاب، وقدراتها بوضع وتنفيذ "استراتيجية وطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد"؛

٢' اتخاذ المزيد من الإجراءات ومواصلة التزامها بتسريع الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد التي تتمثل في التعجيل في تسوية القضايا المعروضة حالياً على المحاكم، بما في ذلك الفصل في القضايا العالقة المشار إليها في التقرير المرحلي الثالث، وإجراء تحقيقات شفافة في القضايا المفتوحة ودعم وتعزيز المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الفساد والاعتماد على النجاحات والدروس المستفادة في الآونة الأخيرة؛

٣' ضمان الحماية البدنية وحرية الكلام والتنقل لأفراد المجتمع المدني وغيرهم من الأشخاص المشاركين في مكافحة الفساد؛

(ب) في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون،

١' تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بما يكفل التمثيل الفعال للمجتمع المدني، بحيث تبدأ اللجنة عملها في أقرب وقت ممكن؛

٢' مواصلة تحسين أداء النظام القضائي عبر جملة أمور منها إنشاء نظام شامل وتنفيذ عملية للرصد والتقييم؛

٣' القيام، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، بضمان التطبيق الصارم والسريع للإجراءات الإدارية والعقوبات الجزائية بحق الوكلاء الحكوميين المتهمين بانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما حالات التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة التي يعتبرها المجتمع المدني ومجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة "خارجة عن نطاق القانون"، ومقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة الأخرى، وعلى الأخص مجزرة غاتومبا واغتيال ممثلي منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بوروندي،

وقتل أربعة أفراد من قوات التحرير الوطنية في كيناما واغتيال نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والاختلاس الاقتصادية؛

٤' مواصلة إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع والأمن في جميع أنحاء البلاد لتوفير مستوى أفضل من الأمن يقترن باحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية؛ والاستمرار في زيادة الشفافية ومساءلة الدوائر الأمنية أمام البرلمان والمجتمع المدني، وقيامها بذلك، فستهدف إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الخامس للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، ولا سيما وضع المخطط الإرشادي واستعراض الشؤون الدفاعية، وإعداد خطة متكاملة لإصلاح قطاع الأمن تشمل المجتمع المدني وجميع الجهات الشريكة المعنية الأخرى، وزيادة الجهود المبذولة في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة وبيروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها؛

(ج) في مجال العدالة الانتقالية، الإبقاء على مسألة العدالة الانتقالية كأولوية قصوى، وتعميم التقرير عن المشاورات الوطنية على نطاق واسع، لاستئناف المناقشات حول المسائل العالقة (استقلالية المدعي العام للمحكمة، والعلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة، واستبعاد العفو على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية) وذلك لإحراز التقدم نحو تنفيذ الآلية المزدوجة؛

١٥ - ستقوم لجنة بناء السلام بما يلي:

(أ) المساعدة في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً في مكافحة الفساد التي أعلنها الرئيس ودعم جهود الحكومة في معالجة قضايا الفساد العالقة والتي ظلت دون حل لأمد طويل، ومواصلة العمل والتفاني في تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مكافحة الفساد؛

(ب) حشد الدعم اللازم للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان؛

(ج) إتاحة منبر للحكومة والمجتمع المدني ورابطات الضحايا لتبادل نتائج المشاورات الوطنية حول آليات العدالة الانتقالية مع المجتمع الدولي في نيويورك بغية مواصلة حشد الدعم الدولي لتنفيذها.

مسائل بناء السلام الاجتماعية والاقتصادية

الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر وإعادة إدماج الفئات الضعيفة

١٦ - ستقوم حكومة بوروندي بما يلي:

- (أ) في ما يتعلق بالإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للفئات الضعيفة،
- ١' القيام، في سياق التنمية المجتمعية، بتسوية التزايدات على الأراضي ومشكلة بطالة الشباب، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإعادة إدماج الفئات الضعيفة المتضررة من النزاع، مع إيلاء اهتمام خاص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛
- ٢' اعتماد حلول دائمة لمشاكل الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً ولمشاكل صغر حجم قطع الأراضي وذلك بوضع "كتاب أبيض" وعقد "مؤتمرات عامة" بشأن قضايا الأراضي لاستكمال سياسة "العودة إلى القرى" التي تتوخاها الحكومة للاستجابة لكامل مجموعة القضايا المتعلقة بالأراضي؛
- (ب) وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للبلد،
- ١' تعميم الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالحكم الرشيد ويشرع في تنفيذها لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار؛
- ٢' كفالة مراعاة القضايا الحساسة المتعلقة بالأراضي في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر؛

١٧ - ستقوم لجنة بناء السلام بما يلي:

- (أ) تعبئة الدعم التقني وتنسيقه لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق بناء السلام،
- (ب) فيما يتعلق بوضع الورقة الثانية وتنفيذها،
- ١' مساعدة حكومة بوروندي في إقامة شراكات جديدة وتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، بأساليب منها عقد مؤتمر للمانحين في بوجومبرا في سياق اجتماع فريق استشاري من المقرر عقده بعد الانتهاء من الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر في عام ٢٠١١؛

٢' تعزيز الحوار والشراكة مع الحكومة وضمان الحصول على المعلومات عن تدفقات المعونة المتوقعة والفعلية في الوقت المناسب، الأمر الذي يحسن تنسيق المعونة الدولية؛

٣' العمل على تهيئة بيئة مواتية لتطوير الأنشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الوطنية والخارجية، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب تنفيذاً للورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر؛

٤' زيادة الجهود الرامية إلى إقامة شراكة استراتيجية أوثق مع الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية والمؤسسة المالية الدولية بالإضافة إلى مؤسسات التكامل الإقليمي.

التكامل الإقليمي

١٨ - ستقوم حكومة بوروندي بما يلي:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية الرئيسية التي تضطلع بدور ريادي في التكامل الإقليمي والقيام في الوقت المناسب بتنفيذ جميع شروط معاهدة جماعة شرق أفريقيا تنفيذاً فعالاً يجعل التكامل ناجحاً،

(ب) إتمام الدراسات الاستراتيجية المتواصلة عن التكامل الإقليمي بغية تبيان الأولويات التي يمكن وفقاً لها تعبئة الموارد وتنسيقها.

١٩ - ستجد لجنة بناء السلام سبل ووسائل دعم التكامل الإقليمي على الصعيدين الوطني والدولي.

الرصد والتقييم

٢٠ - ستنفذ إجراءات الرصد والتقييم المتعلقة بأولويات بناء السلام هذه والالتزامات المذكورة آنفاً بالتزامن مع الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.

٢١ - وسيكفل فريق الشركاء التنسيق في بوروندي إدراج مسائل بناء السلام، ولا سيما القضايا السياسية الملحة، في جدول أعمال المنتدى السياسي للتشاور بين حكومة بوروندي وشركائها واعتماد التوصيات واستعراضها في ما بعد.

٢٢ - وتحقيقاً للمواءمة مع وضع النقاط المرجعية المناسبة في الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، ستقترح تشكيلة بوروندي خطة عمل تحدد الأولويات والنتائج المتوخاة لفترة محددة من الزمن.

٢٣ - وسيضطلع رئيس تشكيلة بوروندي بزيارات منتظمة إما بمفرده أو مع وفد لجنة بناء السلام، وسيقدم التقرير إلى اللجنة في نيويورك.

٢٤ - وستجري تشكيلة بوروندي استعراضاً للتقدم المحرز في ما يتعلق بمصاعب بناء السلام كما حددت في هذه الوثيقة مرة واحدة في السنة على الأقل.